كما يلزم ايضا اجتماع مؤثرين على اثر واحد
وهو باطل كما يلزم من كون الاثر الواحد
اثرين وهو باطل اذ الاثر الواحد لا يكون اثرين
اذ الوحدة تنافي الكثرة واما الثاني وهو تكونهما
فاحدهما فيما يلزم عليه من عجز الاخر ويلزم
عجز من وجد ان يكون بينه الفيا لافتقاد المحاثة
ويلزم على عجز هما عدم وجود شئ من العالم
وعدم وجود شئ من العالم محال لانه
خلاف الحس والعيان فيكون معنى منزها
لم يوجدا وهذا هو الحق والاخير الآية
صفة بمعنى عجز ولكونها على صورة الجمع
لم يظهر عليها الاء ما وجدها ولا تفيد ارادة
ارادة استثناء لفساد المعنى ومعين اما ان
المحافظة شرط عموم المستثنى منه والمقام ليس في
سياق الاثبات فلا عموم حينئذ واما فساد
المعنى فلما يلزم على المفهوم انه لو كان
فيهما آلهة غيرهما لم تفسدا وهو باطل
هكذا ذكره المحقق الصبان في حاشيته
على الاشموني وفرع المصنف على سبيل التو

ضيح

التوضيح للمتقدم فقال فهذه ستة اضعاف
الاولى بعضها والخمسة سلبية ولما ثبت العدد و
ذكره ذكر المعدود لجواز ان الثاني وجوبا لمخالفة
اذ الم يذكر فيجوز التجريد وعدمه وقوله
من السلب وهو النفي لانها تنفي النقص عنه تعالى
علة لتسميتها سلبية فهي سالبة لا مسلوبة
عنه لتنزهها له وقوله فالحدوث مثلا نقص
والقدم سلبه وفاه اشارة الى ان التقابل
بينه وبين القدم من التقابل بين الشيء ونقيضه
لفقيضه لان نقيض القدم لا قدم وهو مساو
للحدوث وعلل ذلك بقوله لان سلب القدم
عدم الحدوث ووضح ما في السلوب اجمالا
لما يأتي له من ذكر مقابل كل صفة من الثبوتية
اتكالا على ما يأتي بقوله وهذا التركيب صفات
السلوب معناها عدم النقص فهي تظل لله
لا زوجة له ولا ولد ولا والد فان ذا الدوان
كان كما لا في الحادث نقص في القديم لاجتنا ج
الحادث الى بيينه وهو الغني عن كل ما سواه
والمفتقر اليه كل ما عداه وقوله ولا يجب بجبلاو